مجلة دراسات إقليمية، السنة ١٤، العدد ٤٤، نيسان ٢٠٢٠ (٣٥-٦٣)

تحليل علاقة التحرير التجاري ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر : دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) خلال الفترة (١٩٧٤-٢٠١٦)

د. مراد صاولي[١] د. فارس عبد الرحماني[٢] د.الياس بومعراف[٣]

mouradsaouli5@gmail.com boum_lyes@yahoo.fr

(١) أستاذ محاضر، كلية العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة ٠٨ ماي ١٩٤٥، قالمة، الجزائر

(٢) أستاذ محاضر، كلية العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة عبد الرحمن ميرة بجاية، الجزائر

(٣) أستاذ محاضر، كلية العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة سطيف ١، الجزائر

الاستلام: ٢٠١٩/٣/٢٠ القبول: ٢٠١٩/١٢/١

مستخلص البحث

لقد بينت التحولات الاقتصادية العالمية بأن تحرير التجارة قد يكون عاملاً رئيساً لتعزيز النمو الاقتصادي. كما كشفت النتائج التجريبية لبعض الدول النامية عن وجود علاقة ايجابية طويلة المدى بين نمو الناتج المحلي الإجمالي والتحرير التجاري، ووفقا لنظرية النمو الداخلي يمكن بناء علاقة طويلة الأجل بين التجارة الخارجية كتقدير لدالة النمو الاقتصادي بإجراء انحدار النمو الاقتصادي على عناصر الانفتاح التجاري ومنها الصادرات. لقد هدفت الدراسة إلى مباشرة عملية التنويع لهيكل الاقتصاد الجزائري الهادف لدعم إستراتيجية النمو الاقتصادي ومحاولة تطبيق ذلك من خلال تقدير العلاقة في المدى الطويل بين النمو الاقتصادي في الجزائر وبعض مؤشرات الانفتاح التجاري باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) خلال الفترة (١٩٧٤-٢٠١٦)

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي؛ التحرير التجاري؛ نموذج (ARDL)

Available online at https://regs.mosuljournals.com/, © 2020, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

Relationship Analysis of Trade Liberalization and Rates of Economic Growth in Algeria: A Standard Study Using Self-Regression Model of Slowed Distributed Time Gaps (ARDL) During (1974-2016)

Dr. Mourad Souli[1] Dr. Fares Abdulrahmani[2]
Dr. Lyes Boumaraf[3]

(1) Assistant Prof., Faculty of Economic and Administrative Sciences, University of 08 May 1945, Guelma, Algeria.
(2) Assistant Prof., Faculty of Economic and Administrative Sciences, University of Abdel Rahman Mira Bejaia, Algeria.
(3) Assistant Prof., Faculty of Economic and Administrative Sciences, Setif University 1, Algeria.

Received: 20/3/2019 **Accepted: 1/12/2019**

Abstract

The transformations of world economics have shown that trade liberalization can be a key factor in promoting economic growth. The empirical results of some developing countries also revealed a long-term balance between GDP growth and trade liberalization and showed a positive impact of trade openness on long-term economic growth. Thus, according to the theory of internal growth, a long-term relationship between foreign trade can be constructed as an estimate of the economic growth function by making the decline of economic growth on the elements of trade openness, including exports. So, this study aims to initiate the diversification process of the Algerian economic structure intended to support the strategy of economic growth and trying to implement this through estimating the long-term relationship between economic growth in Algeria and some indicators of trade openness using the model (ARDL) during the period (1974-2016).

Keywords: Economic Growth; Trade Liberalization; Model (ARDL)

Available online at https://regs.mosuljournals.com/, © 2020, Regional Studies Center,University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

مقدمة

تعد التجارة الخارجية أداة أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي، فهي تساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال تنويع الأنشطة الصناعية للبلد وخلق قيم مضافة جديدة والتي يعبر عنها عادة بالصادرات، فضلا عن جلب الاستثمارات الأجنبية، ونظرا لتخوف هذه الدول من انفتاحها التجاري، لابد من حصر العلاقة المباشرة بين النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري؛ وهذا من أجل معرفة الآثار الناجمة عن هذا الأخير. لقد أصبحت العلاقة بين تحرير التجارة والنمو الاقتصادي موضوعا رئيسا للنقاش بين خبراء التنمية الاقتصادية في العديد من الدول النامية في السنوات الأخيرة، كما أدى انفتاح أسواق هذه الدول إلى معالجة أهم الاختلالات الهيكلية على مستوى أسواقها وتحقيق معدلات عالية من النمو وتقليص التبعية الاقتصادية عن طريق تنويع الهياكل الإنتاجية. في هذا السياق حاولت العديد من الدراسات العملية تقدير التأثير النوعي والكمي للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي باستخدام أنواع مختلفة من مناهج الاقتصاد القياسي وذلك عن طريق العديد من المؤشرات الاقتصادية لقياس النمو الاقتصادي استنادا على النظريات والأبحاث التجريبية التي درست موضوع الانفتاح التجاري.

إن السياسة التجارية المعتمدة في الجزائر وفقا لبرنامج التصحيح الهيكلي ترتكز على تخفيض درجة الحماية للاقتصاد الوطني وتوسيع قطاع الصادرات عن طريق ترشيد نظام الرسوم الجمركية.

- **مشكلة الدراسة:**

تلعب التجارة الخارجية دورا مهما في النمو الاقتصادي إذ تعد إحدى الركائز الأساسية في النهوض بالاقتصاد الوطني وفي تحسين مركزها الاقتصادي انطلاقا من سياسات التحرير التجاري، وعلاوة على ذلك فإن النجاح الاقتصادي الكبير المحقق في العديد من الدول النامية يعزز الفكرة القائمة على سياسات التحرير التجاري

Regional Studies Journal, Vol.14, No.44, 2020 (35-63)
Print ISSN: 1813-4610 *Online ISSN*: 2664-2948

كإستراتيجية إنمائية فعالة لتفعيل النمو الاقتصادي، وبناءً على ذلك يمكن طرح التساؤلات الجوهرية الاتية:

- ما هي الآليات التي يجب إتباعها لرفع معدل النمو الاقتصادي في الجزائر؟
- ما هي طبيعة العلاقة التي تربط بين التحرير التجاري ونمو الصادرات على المدى الطويل؟
- هل أن التحرير التجاري وما ينجر عنه من آثار، يعد بالنسبة للاقتصاد الوطني خيارا استراتيجيا أم ضرورة حتمية؟

➢ **فرضيات الدراسة:**

✓ **الفرضية الأولى:** هناك علاقة سببية مستقرة وباتجاه واحد من مؤشر التحرير التجاري إلى تزايد الواردات وبالتالي زيادة المديونية الخارجية.

✓ **الفرضية الثانية:** هناك علاقة سببية مستقرة وباتجاه واحد من مؤشر التحرير التجاري إلى رفع الصادرات على المدى الطويل

✓ **الفرضية الثالثة:** هناك علاقة سببية مستقرة وباتجاه واحد من مؤشر التحرير التجاري إلى إستراتيجية النمو المرتكزة على ترقية صادرات الاقتصاد الوطني في الأجل الطويل.

➢ **الأهداف النظرية للدراسة:**

✓ معرفة مدى تحقيق الجزائر لأهداف التحرير التجاري.

✓ إبراز أهمية التحرير التجاري في تفعيل معدل التبادل الدولي وتحسين معدل النمو الاقتصادي.

➢ **الأهمية العلمية للدراسة:**

تظهر أهمية الدراسة من خلال اعتبار أن التجارة الخارجية تعد مؤشرا للانفتاح الاقتصادي على الخارج ، وتعزيز النمو على المدى الطويل ، إذ أن زيادة الانفتاح التجاري تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي، لذلك تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولة إلقاء نظرة على طبيعة علاقة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي في الجزائر.

- منهج الدراسة والأدوات المستخدمة:

للوصول إلى هدف الدراسة كان لزاما علينا استخدام مناهج معينة:

- المنهج الوصفي التحليلي: في تحليل الأوضاع الاقتصادية لقطاع التجارة في الجزائر، للتعرف على آثار تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي.

- المنهج التاريخي: من خلال وصف مختلف النظريات المفسرة لكل من التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، وسرد المراحل التي مرت بها التجارة الخارجية في الجزائر، كما قمنا باستعمال مجموعة من التقنيات الإحصائية والرياضية والمتمثلة في تحليل المعطيات والنماذج القياسية لمخرجات البرنامج الإحصائي.

- حدود الدراسة :

✓ **الحدود المكانية:** تبحث الدراسة العلاقة بين التحرير التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر.

✓ **الحدود الزمانية:** استخدم سلسلة زمنية خلال المدة (١٩٧٤-٢٠١٦).

- الاستعراض المرجعي للدراسات السابقة:

✓ دراسة كل من نوفل زيادي وعلي عبدالله عام ٢٠٠٧ بعنوان

Taux de change, ouverture et croissance économique au Maghreb

تحظى العلاقة بين الانفتاح التجاري والأداء الاقتصادي بجدل واسع بين العديد من الاقتصاديين إذ وجدت العلاقة بينهما ايجابية وإن كانت غير مستقرة، إذ أدى الانفتاح التجاري على كل من الصادرات والواردات في المغرب الأقصى، توصل الباحث إلى انه يجب إتباع سياسة تجارية تهدف وتترجم مسار التنمية على المدى البعيد مع إمكانية استحداث علاقات تجارية مع العديد من الدول المتقدمة في شكل شراكة اقتصادية.[1]

✓ دراسة كل من: عمار العفاني و حجار بن سليمان عام ٢٠١٧ بعنوان:

L'effet de l'ouverture commerciale sur la croissance économique en Algérie : application du modèle VAR

عرف الباحثان الانفتاح التجاري بأنه توجه نحو العولمة الاقتصادية وهو تبني الدولة لسياسة معينة من أجل إنعاش اقتصادها، توصل الباحثان إلى إبراز سياسة الحرية التجارية وانعكاسها على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال نموذج قياسي، لبعض المؤشرات الاقتصادية كمعدل التبادل التجاري والنمو الاقتصادي إذ تطور كل مؤشر خلال الفترة: ١٩٩٠-٢٠١٤ وتوصل الباحثان إلى نتيجة أن كل المؤشرات الاقتصادية كانت دوما في حالة تذبذب أي عدم الاستقرار سواء كانت داخلية أم خارجية أي أن سياسة الحرية التجارية لها تأثير كبير على مؤشرات الأداء الاقتصادي الوطني الداخلي والخارجي. (2)

✓ دراسة كل من كمال سي محمد ومحمد خليفة عام ٢٠١٧ بعنوان

le lien entre l'ouverture commerciale : les IDE et le croissance economique en algerie application de modele du VAR

حسب دراسة الباحثين فإن التجارة الخارجية هي أحدى المتغيرات الرئيسة التي تؤثر على النمو الاقتصادي إذ يؤثر الانفتاح التجاري تأثيرا كبيرا على النمو الاقتصادي، وحاول الباحثان بناء نموذج قياسي قادر على قياس تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (١٩٩٠-٢٠١٤)، باستخدام مؤشر الانفتاح التجاري والصادرات، الواردات، والاستثمار الأجنبي المباشر، وقد تم تقديره باستخدام منهجية متجه الارتباط الذاتي(VAR)، ومن النتائج المتوصل إليها أن مؤشرات الانفتاح التجاري كان لها أثر ايجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر (3)

المحور الأول: المقاربات النظرية المفسرة لسياسات الانفتاح التجاري ومعدلات النمو الاقتصادي

أولا- العوامل المحددة والمؤثرة في سياسات التحرير التجاري:

١- مدخل نظري لسياسات التحرير التجاري: ظهرت فكرة الحرية التجارية مع ظهور الفكر الكلاسيكي في مجال التجارة الخارجية إذ نادوا بضرورة القيام بالنشاط الاقتصادي والتبادل التجاري دون تدخل الدولة.

وتعرف سياسة التحرير التجاري: أنها جملة من الإجراءات والتدابير الهادفة إلى عدم تدخل الدولة في التجارة أي التخلي التام عن وضع القيود على التجارة الخارجية ودون الخضوع للقيود الحكومية أو الضرائب. (4)

٢- أهمية الانفتاح التجاري: تكمن أهمية التحرير التجاري في العلاقة التي تجمعه مع النمو الاقتصادي، إذ يؤكد العديد من الاقتصاديين أن التحرير التجاري يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي ومن ثم على المستوى العام للرفاهية الاقتصادية والاجتماعية معا، باعتبار أن النمو الاقتصادي هدف تسعى إليه كل الدول وما ينتج عنه من ارتفاع في مستوى الدخل القومي الذي يؤثر على حجم ونمط التجارة الدولية، كما أن التغيرات التي تحدث في ظروف ارتفاع التجارة الدولية تؤثر بصورة مباشرة في تركيب الدخل القومي وفي مستواه والاتجاه الطبيعي هو أن يرتفع مستوى الدخل القومي وتزدهر التجارة الخارجية في نفس الوقت. ولقياس الأهمية بالنسبة للتجارة الخارجية نأخذ كمؤشر نصف مجموع الصادرات والواردات من السلع كنسبة من الناتج المحلي الخام ويسمى هذا المؤشر بمعامل التجارة الخارجية ويسمى أيضا بدرجة انفتاح الاقتصاد الوطني (5)

$$E = \frac{(X+M)/2}{PIB} \times 100$$

M:الواردات، X: الصادرات،PIB : الناتج المحلي الخام

Regional Studies Journal, Vol.14, No.44, 2020 (35-63)
Print ISSN: 1813-4610 *Online ISSN*: 2664-2948

ثانيا- سياسات التحرير التجاري وأثرها على معدلات النمو الاقتصادي:

إن تأثير تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي قد يكون إيجابيا وقد يكون سلبيا، فتحرير الواردات يؤدي إلى توسيع القاعدة الإنتاجية وتطويرها وتحديثها عن طريق توفير وسائل الإنتاج، الأمر الذي يؤدي إلى خفض مستوى الأسعار، كما أن تحرير الواردات يؤدي إلى تحفيز الإنتاج الوطني، وذلك بدفع المنتجين المحليين إلى قبول التحدي الذي تمثله المنتجات الأجنبية المنافسة لمنتجاتهم، سواء في السوق المحلية أم في الأسواق الخارجية، وللوصول إلى مستوى المنافسة المطلوبة لابد للمنتجين المحليين من ترشيد استثماراتهم وتخفيض النفقات ورفع مستوى الإنتاج وتحسين جودته، ومن المعلوم أن كافة هذه الشروط هي حيوية للاقتصاد المتقدم أو النامي على حد سواء، إذ أن رفع مستوى الإنتاج وتحسين نوعيته أصبح شرطا لازما للولوج إلى الأسواق الخارجية. إذ تعد التجارة الحرة القوة الدافعة للنمو الاقتصادي في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، وأداة قوية للتنمية في أفقر البلدان.

شهدت العقود الأخيرة من القرن الماضي وحتى مطلع القرن الحالي العديد من الدراسات التي تبحث في العلاقة القائمة بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي في كل من الدول النامية المتقدمة على حد سواء، وأشهرها:[6]

١- دراسة balassa عام (١٩٧٨): إذ أوضحت الدراسة أن سياسة تشجيع الصادرات تؤدي إلى نمو اقتصادي أعلى مما يمكن أن تحققه سياسة إحلال الواردات، وقد قام بتطبيق دراسته على مجموعة من الدول النامية خلال الفترة (١٩٧٨-١٩٦٠) ودلت النتائج على أن الدول التي تتبع سياسة الانفتاح التجاري من خلال العديد من المؤشرات تكون أسرع في تحقيق النمو الاقتصادي.[7]

٢- دراسة Farrokh Nouzad, Jenifer. J.Powell عام (٢٠٠٣): أوضحت دراسته المطبقة على عناصر النمو ومنها الصادرات، لعام ٢٠٠٣، إذ حاول تقدير الصادرات على النمو الاقتصادي باستخدام متغير نمو الصادرات ونسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي في العديد من الدول النامية خلال الفترة (١٩٧٧-١٩٦٤) وبينت نتائج الدراسة أن الإنتاجية الحدية في القطاعات التصديرية أعلى منها في القطاعات غير التصديرية في الاقتصاد الوطني، ما يؤدي إلى تحفيز النمو الاقتصادي.[8]

المحور الثاني: المنهج الاقتصادي لحركية التحرير التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر

أولا- تحليل تطور النمو الاقتصادي و التجارة الخارجية في الجزائر خلال المدة (٢٠٠٦-٢٠١٦) :

نلاحظ من الجدول رقم (1) أن قيمة الناتج المحلي في تصاعد مستمر وذلك ابتداء من قيمة 8.50 مليار دولار سنة 2006إلى 110.43مليار دولار سنة 2008 لتنخفض سنة 2009 إلى قيمة 99.68 مليار دولار ثم تعاود الارتفاع لتبلغ سنة ٢٠١٠ ما قيمته١١٩.٩١ مليار دولار بزيادة تقدر بـ ٢٠.٢٣ مليار دولار، لكن هذا الزيادة في الناتج المحلي تتم بشكل عشوائي وما تبينه معدلات النمو الاقتصادي فنلاحظ أن معدل النمو متذبذب وكثير التقلب؛ إذ نلاحظ أن معدل النمو قد انتقل من 1,7%سنة 2006 إلى 3.4%سنة ٢٠٠٧ ليصل إلى نسبة 3.6%سنة 2010، وما يمكن ملاحظته أن معدلات النمو شديدة التقلب وهذا ما يعكس ضعف الهيكل الاقتصادي وما يبرر ذلك؛ هو اعتماد الاقتصاد الوطني على قطاع المحروقات بنسبة 98%من نسبة الصادرات وحوالي 60%من الناتج الداخلي الخام. و بالتالي فإن تغير أسعار البترول له دور كبير في تراكم الناتج الداخلي الخام من عدمه وخلال السنوات الأخيرة الماضية شهدت الصادرات الجزائرية تحسنا كبيرا مقارنة بالعشرية الماضية ويعود ذلك في الغالب إلى ارتفاع عائدات قطاع البترول الناتج عن ارتفاع أسعاره إلى أرقام قياسية مثلما حدث سنة ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ وسنة 2007.

فضلا عن الإصلاحات التي خصتها الدولة بقطاع التجارة الخارجية كإلغاء احتكار الدولة للنشاط التجاري وهذا ما أعطى نوعا ما صلاحيات أكبر للمصدرين المحليين لممارسة نشاطاتهم بحرية اكثر مما سبق، وما يمكننا ملاحظته من خلال الشكل رقم (1) وتتبعنا لقيم الجدول رقم (1)، هو أن قيمة الصادرات الجزائرية قد ارتفعت من 3.979.003.9 مليون دينار دج سنة ٢٠٠٦ إلى غاية 4.333.587.4

مليون دج سنة ٢٠١٠، ما عدا سنة ٢٠٠٩ إذ انخفضت الصادرات لمقدار 3.347.636.0 مليون دج، ويمكن إرجاع ذلك للأزمة التي كان يعاني منها الاقتصاد العالمي الناتجة عن الأزمة التي أصابت الاقتصاد الأمريكي.[9]

شكل (١)

تطور حجم التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال المدة (١٩٦٠-٢٠١٦)

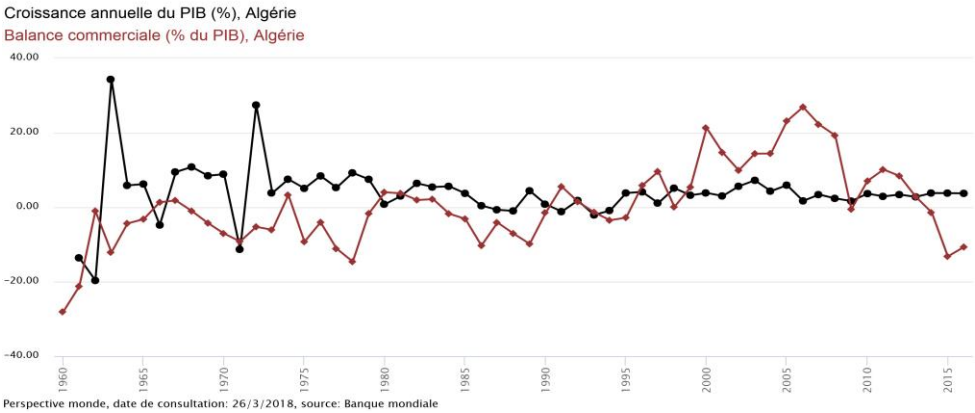

Source:
http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMTendanceStatPays?codeTheme=2&codeStat=NY.GDP.MKTP.KD.ZG&codePays=DZA&optionsPeriodes=Aucune&codeTheme2=7&codeStat2=NE.RSB.GNFS.ZS&codePays2=DZA&optionsDetPeriodes=avecNomP&langue=fr

من خلال قراءة المنحنى السابق يظهر لنا انه بحلول نهاية سنة ١٩٨٩ كان الاقتصاد الجزائري يتخبط في أزمة اقتصادية سببها انهيار أسعار النفط، إذ كل المؤشرات كانت تدل على خطورة الوضع، فلقد سجل الناتج المحلي الداخلي معدل نمو سالب قدر بِ -٣.١ %، أما عجز الميزانية فقد بلغ ١.٧% من الناتج المحلي الإجمالي. كما سجل الميزان التجاري عجزا قدره ١٨٢٥مليار د.ج، في حين بلغ حجم المديونية ٢٥,٣٢ مليار دولار أمريكي. أما فيما يخص التجارة الخارجية فتعد

هذه المرحلة مرحلة تحرير تدريجي، إذ يعد قانون المالية التكميلي لسنة ١٩٩٠ النواة الحقيقية لهذا التغيير إذ أشار في مادتيه ٤٠ و٤١ إلى التحرير الجزئي لعمليات التجارة الخارجية. وفي المقابل وكما تم الاتفاق عليه في اتفاق التثبيت، فقد جاء قانون المالية لسنة ١٩٩٢ بتخفيض جوهري للرسوم الجمركية، فبعدما كانت في قانون ١٩٨٦ قد وصلت إلى ١٢٠ % وهو ما أدى إلى التهرب الجمركي والعزوف عن نشاطات التجارة الخارجية، تم تخفيضها إلى ٦٠ % كحد أقصى. فقد تم إلغاء كل القيود المتعلقة بالاستيراد في أبريل ١٩٩٤ وذلك على مراحل، ويتعلق الأمر بتمويل المواد الاستهلاكية المستوردة بالعملة الصعبة وكذلك القيود المتعلقة باستيراد المعدات الصناعية، وكذا إزالة الحدود المفروضة على آجال سداد إئتمانات المستوردين ومنه السماح لاستيراد كل السلع عدا المحظورة منها، وفي إطار الانفتاح الاقتصادي تم تخفيف الحماية الجمركية إذ تم تخفيض الحد الأقصى للرسوم الجمركية من ٦٠ % إلى ٥٠ % سنة 1996 وفي أول جانفي١٩٩٧ تم تخفيضه إلى ٤٥%، أما في جانب الصادرات فإن قائمة المواد الممنوعة من التصدير والتي كانت تضم ٢٠ مادة تم إلغاؤها، وبحلول جوان ١٩٩٦ أصبح نظام التجارة الخارجية للجزائر خاليا من القيود الكمية[10]

Regional Studies Journal, Vol.14, No.44, 2020 (35-63)
***Print ISSN*: 1813-4610 *Online ISSN*: 2664-2948**

جدول (١)

تطور حجم التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٦)

السنة	الناتج الداخلي الخام مليار دولار	النمو الاقتصادي C.E (%)	قيمة الصادرات X مليون دج	قيمة الواردات M مليون دج	إجمالي التجارة الخارجية (X+M)	معدل نمو التجارة الخارجية(%)
٢٠٠٦	٨.٥٠	1.7	3.979.003.9	1.558.540.8	٥٥٣٧٥٤٤.٧	٢٤.٢٠
٢٠٠٧	٣٥.٢٨	3.4	4.214.163.1	1.946.829.1	٦١٦٠٩٩٢.٢	٢٢.٦٧
٢٠٠٨	١١٠.٤٣	2	5.095.019.7	2.572.033.4	٧٦٦٧٠٥٣.١	٢٥.٢٢
٢٠٠٩	٩٩.٦٨	1.7	3.347.636.0	2.854.805.3	٦٢٠٢٤٤١.٣	٤٩.٢٨
٢٠١٠	١١٩.٩١	3.6	4.333.587.4	3.011.807.6	٣٤٤٥١٦٥٨	١٣.٢١
٢٠١١	١٤٥.٥٨	2.6	5.374.131.3	3.442.501.6	٨٨١٦٦٣٢.٩	١٩.٣١
٢٠١٢	١٦٢.٠٨	3.3	5.687.369.4	3.907.071.9	٩٥٩٤٤٤١.٣	٥٠.١٧
٢٠١٣	١٦٦.٤٣	2.8	5.217.099.8	4.368.548.4	٤٨٩٠٢٥٨٠.٢	٨٤.٨٥
٢٠١٤	١٧٢.٠٥	3	4.917.598.2	4.179.708.3	٩٠٩٧٣٠٦.٥	٧٣.٧٨
٢٠١٥		٣.١	3.481.837	5.193.460	٨٦٧٥٢٩٧	-١٧.١١
٢٠١٦		٣.٤	3.161.344	5.115.135	٨٢٧٦٤٧٩	-١٩.٥٣

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على موقع الجمارك الجزائرية، صفحة إحصائيات التجارة الخارجية، الديوان الوطني للإحصاء ONS

http://www.douane.gov.dz/Quelles%20statistiques%20a%20votre%20service.html
www.ons.dz

من خلال تحليل أرقام الجدول نلاحظ النمو المتذبذب للصادرات والمرافق لارتفاع أسعار النفط وهو ما ساهم في ارتفاع الإيرادات المتأتية من هذا القطاع رافقها ارتفاع في قيمة الصادرات من سنة لأخرى مما انعكس على حجم الناتج المحلي الإجمالي بالارتفاع، كما انتقل حجم التجارة الخارجية من سنة ٢٠٠٦ إلى سنة ٢٠١٤ وفي هذه السنة كانت نسبة النمو الاقتصادي تقدر بحوالي ٣% كما عرفت إجمالي التجارة الخارجية تطورا خلال السنوات ٢٠٠٦-٢٠١٤ وذلك بفضل الزيادة التي شهدتها الصادرات في المحروقات خلال المدة نفسها متأثرة بدورها بالارتفاع الذي شهدته أسعار النفط تم انخفض سنة ٢٠١٤ حتى ٢٠١٦، وهذا راجع إلى تقلبات أسعار البترول، كما نلاحظ أن معدل نمو التجارة الخارجية قد حقق عجزا بسبب تدني أسعار البترول وارتفاع فاتورة الواردات، وبالتالي فمعدل نمو التجارة الخارجية الجزائري يتأثر بتغير أسعار البترول، بالانخفاض في حالة تدني أسعار البترول، وبالارتفاع في حالة تحسن أسعار البترول.

ثانيا- سياسة التحرير التجاري في الجزائر والاستعداد لمرحلة ما بعد البترول:

١-مكانة قطاع المحروقات في التجارة الخارجية الجزائرية: يلعب قطاع المحروقات دورا هاما في الاقتصاد الوطني، إذ يمثل ما نسبته ٩٨ % من مجموع الصادرات فهو يحتل مركزا مهما في تمويل ميزانية الدولة والتجارة الخارجية، إذ يعد فرعا حيويا في المبادلات التجارية، ولكن كون المحروقات ثروة زائلة جعل الاقتصاد الوطني مرهون بتغيرات أسعاره، ومع تدهور سوق المحروقات وانعكاساته السلبية على اقتصاديات البلاد أضحى من الضروري البحث عن سبل أخرى غير قطاع المحروقات في التأثير على السياسة الاقتصادية للبلاد، وعلى إثره رسمت الدولة عدة بدائل، كالعمل على أن تكون إيرادات التصدير مستقبلا كافية لتغطية الفاتورة الغذائية التي باتت تثقل كاهل الاقتصاد الوطني والعمل على تنويع الصادرات [11].

Regional Studies Journal, Vol.14, No.44, 2020 (35-63)
Print ISSN: 1813-4610 *Online ISSN*: 2664-2948

٢- التحرير التجاري في الجزائر منذ ١٩٩٤: بدأت هذه المرحلة سنة ١٩٩٤ وهي السنة التي كانت فيها الجزائر تتهيأ للتعاقد مع صندوق النقد الدولي في إطار الإصلاحات للاتفاقية المبرمة بينهما " اتفاقية Stand by " التي كانت في أبريل 1994 وتم خلالها إعادة جدولة الديون، وفيها كان تحرير التجارة من بين الشروط في الاتفاقية، فضلا عن سعي الجزائر إلى الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، وهذا ما شكل دافعا للمضي قدما في إزالة العقبات وتسريع عملية الانفتاح التجاري، من خلال القيام بالعديد من الإصلاحات المتضمنة تحرير نظام الصرف الأجنبي، وترشيد وتقليص الرسوم الجمركية على الواردات، فضلا عن إنشاء عدد من المؤسسات الوطنية المكلفة بترقية قطاع التجارة الخارجية، (CAGEX, SAFAX, CASI PROMEX)

إن ما يميز هذه المرحلة هي المحاولات الجادة من قبل السلطات لتغيير الوضع، والاتجاه نحو اقتصاد السوق والانفتاح على العالم الخارجي، والذي تبرز نتائجه في شكل تحسن في المؤشرات الاقتصادية الكلية، فضلا عن محاولة إضفاء طابع المرونة اللازمة على قطاع التجارة الخارجية لزيادة الديناميكية في إتمام المعاملات وتسريع عملية التحرير لهذا القطاع بوصفه قطاعا مهما ومصدرا للعملة الأجنبية الصعبة .[12]

٣- اتجاهات التجارة الخارجية في الجزائر:

أ- الواردات الجزائرية: تراجعت نسبة الواردات الجزائرية إلى ٩.٦٢% مقارنة مع سنة ٢٠١٥، إذ اجتازت من ٥١.٧ مليار دولار إلى ٤٦.٧٢ مليار دولار، أما التوزيع حسب مجموعة المنتجات لعام ٢٠١٦، فيتبين من الجدول أسفله، انخفاضات بالنسبة لمجموعة "السلع الغذائية " بنسبة ١١.٧٢%، "السلع الموجهة للإنتاج" بنسبة ١٠.٢٥%، "سلع المعدات" بنسبة ١٠.٤%، وأخيرا، "السلع الاستهلاكية غير الغذائية" بنسبة ٤.٦٢%.

Regional Studies Journal, Vol.14, No.44, 2020 (35-63)
Print ISSN: 1813-4610 *Online ISSN*: 2664-2948

جدول (٢)

الواردات الجزائرية لعامي ٢٠١٥-٢٠١٦ (القيمة بمليون دولار أمريكي)

مجموعة المواد	٢٠١٥		٢٠١٦		التغير
	القيم	النسبة	القيم	النسبة	
السلع الغذائية	٩٣١٦	%١٨.٠٢	٨٢٢٤	%١٧.٦٠	- ١١.٧٢ %
السلع الموجهة للإنتاج	١٥٩٧٠	%٣٠.٨٩	١٤٣٣٣	%٣٠.٦٧	- %١٠.٢٥
سلع المعدات	١٧٧٤٠	%٣٤.٣١	١٥٨٩٥	%٣٤.٠٢	- %١٠.٤٠
سلع الاستهلاك غير الغذائية	٨٦٧٦	%١٦.٧٨	٨٢٧٥	%١٧.٧١	- %٤.٦٢
مجموع الواردات	٥١٧٠٢	%١٠٠	٤٦٧٢٧	%١٠٠	- %٩.٦٢

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI:

http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur

ب- الصادرات الجزائرية: تمثل المحروقات أساس صادراتنا إلى الخارج خلال سنة ٢٠١٦ بحصة ٩٣.٨٤% من الإجمالي العام للصادرات، مع انخفاض قدره ١٧.١٢ % مقارنة مع ٢٠١٥.، أما فيما يخص الصادرات "خارج المحروقات"، والتي ماتزال هامشية، بنسبة ٦.١٦ % فقط من إجمالي حجم الصادرات أي ما يعادل ١.٧٨ مليار دولار أمريكي، مع تسجيل انخفاض بنسبة ٩.٥٥ % مقارنة مع ٢٠١٥.[13]

Regional Studies Journal, Vol.14, No.44, 2020 (35-63)
Print ISSN: 1813-4610 *Online ISSN*: 2664-2948

جدول (٣)

هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٦)

السنوات	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	الحصة (%)
التغذية	113	315	355	315	402	323	235	327	1,13
منتجات الطاقة	44128	55527	71427	69804	62960	60304	32699	27102	93,84
المواد الخام	170	94	161	168	109	109	106	84	0,29
منتجات نصف مصنعة	692	1 056	1 496	1 527	1 458	2 121	1 693	1 597	4,5
سلع المعدات الفلاحية	-	1	-	1	-	2	1	-	-
سلع المعدات الصناعية	42	30	35	32	28	16	19	53	0,18
سلع الاستهلاك الغير غذائية	49	30	15	19	17	11	11	18	0,06
مجموع الصادرات	45194	57053	73489	71866	64974	62886	34668	28883	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI:

http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur

تشمل مجموعة السلع التي يتم تصديرها خارج مجال المحروقات أساسا ما يأتي[14] :

- المنتجات النصف مصنعة التي تمثل حصة ٤.٥ % من الحجم الإجمالي للصادرات، أي ما يعادل 28 883 مليار دولار أمريكي.
- السلع الغذائية بحصة ١.١٣ % ، أي ما يعادل ٣٢٧ مليون دولار أمريكي.
- المواد الخام بحصة ٠.٢٩ % بقيمة مطلقة تقدر ب ٤٨ مليون دولار أمريكي.
- سلع المعدات الصناعية والسلع الاستهلاكية غير الغذائية بحصص على التوالي بـ ٠.١٨ % و ٠.٠٦ %.

ثالثا- الإجراءات التي مست وظيفتي التصدير والاستيراد

١- **إجراءات خاصة بوصيفة التصدير** مع بداية أزمة عام ١٩٨٦سارعت السلطة إلى تبني إجراءات استعجالية؛ إذ قامت بإنشاء لجنة مختلطة تتولى مهام الإسراع في منح تراخيص التصدير للمؤسسات الخاصة وهو ما خالف المادة الأولى من القانون ٧٨-٠٢ الذي يمنع الخواص من ممارسة وظيفة التصدير، فضلا عن اعتماد سياسة الحث الجبائي التي تمثلت بالأساس في إعفاءات مؤقتة من دفع الرسم على النشاطات الصناعية والتجارية لفترة قد تصل الى عشر سنوات، واستفادت المؤسسة المصدرة أيضا من إعفاء مؤقت بشأن ضريبة الدفع الجزافي الوارد في قانون المالية لسنة ١٩٨٦ كما أعفى هذا القانون المصدرين من دفع الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية لمدة تتراوح من ٣ إلى ٥ سنوات وتم توسيع نطاق الاستفادة من هذا الإعفاء إلى السلع المستوردة والمعاد تصديرها إذ تستفيد أيضا من الامتيازات الجبائية وبالخصوص من الإعفاء المؤقت من دفع الرسم الوحيد الإجمالي على الخدمات.

٢- **إجراءات خاصة بوظيفة الاستيراد:** وأداة الضبط في هذا الإطار تتمثل بالأساس في آلية الاستيراد دون الدفع، والتي عوضت نظام التراخيص الإجمالية للاستيراد، وتعد هذه الأداة الجديدة مكسبا مهما للمؤسسات يساعدها في تحقيق نوع من التنسيق بين الموارد المخصصة لها وأهدافها الإنتاجية والاستثمارية المرتبطة أساسا بالعملية الاستيرادية والتصديرية، كما يمكن اعتبار هذه الآلية أكثر مرونة في تسيير العمليات الاستيرادية الخاصة أكثر بالمؤسسات.[15]

Regional Studies Journal, Vol.14, No.44, 2020 (35-63)
Print ISSN: 1813-4610 *Online ISSN*: 2664-2948

المحور الثالث: المنهج القياسي لنموذج التحرير التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر

أولا- عرض وتحليل النموذج:

سوف يتم التطرق إلى أهم العوامل والمحددات التي لها تأثير على النمو الاقتصادي. والتحرير التجاري ووفقا للنظرية الاقتصادية تميز بين فئتين من المتغيرات المحددة. متغيرات تابعة وأخرى مستقلة يستخدم عادة معدل النمو الاقتصادي كمؤشر أساسي لقياس أو تقييم تطور الدخل الوطني في اقتصاد ما أي إنتاج السلع والخدمات ومن خلال ذلك سنقوم ببناء نموذج اقتصادي قياسي يربط العلاقة بين النمو الاقتصادي بالعديد من متغيرات الدراسة باستخدام نموذج ARDL خلال المدة (١٩٧٤-٢٠١٦)، إذ تم الاعتماد على إحصائيات سنوية .وبالتالي فإن المعادلة التي تربط النمو الاقتصادي بوصفها دالة في المتغيرات الأساسية السابقة يمكن التعبير عنها باستخدام الصيغة الاتية :

$$CE = f\,(OPEN, X\,, M\;)$$

إذ:

CE: النمو الاقتصادي

OPEN: معدل الانفتاح التجاري

X: الصادرات

M: الواردات

١- **اختبار جذر الوحدة:** يهدف اختبار جدر الوحدة إلى فحص خصائص السلاسل الزمنية، لذلك من الضروري التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية لكل المتغيرات ويتم ذلك عن طريق اختبار ديكي فولر المطور (ADF) كما يبينه الجدول الاتي:

Regional Studies Journal, Vol.14, No.44, 2020 (35-63)
Print ISSN: 1813-4610 *Online ISSN*: 2664-2948

جدول (٤)

نتائج اختبار الاستقرارية لديكي فولر

(Augmented Dickey Fuller test ADF)

	DIKEY FULLER EN NIVEAU				DIKEY FULLER EN DIFFERENCE			
	CE	OPEN	X	M	D(CE)	D(OPEN)	D(X)	D(M
ADF	-4.26	0.031	1 .14	5.68	/	-5 ,67	-2.53	-7.12
Table	-2.93	-1.94	-1.95	-1.94	/	-1.94	-1.95	-1.94
Probabilité	0.0016	0.68	0.93	1.000	/	0,000	0.013	0.0000
Conclusion	I(0)	I(1)	I(1)	I(1)	/	I(0)	I(0)	I(0)

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Eviews 9).

يتضح من الجدول السابق رقم لاختبار ADF أنه يمكن رفض فرضية العدم القائلة بان المتغيرات بها جذر الوحدة للسلاسل الزمنية، مما يعني أن هذه المتغيرات متكاملة من الرتبة I(1) وأن الفرق الأول لها من الرتبة I(1) عند مستوى معنوية (٥%)، غير أن سلسلة CE كانت في المستوى، على هذا الأساس فإن بعض السلاسل غير مستقرة في المستوى ومن رتبة متساوية I(1) في حين CE كانت في المستوى من الدرجة صفر، ومن ثم يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود بالنسبة للنموذج المقترح.

٢- اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود للفجوات الزمنية الموزعة:

يوضح الجدول الاتي نتائج نموذج ARDL، إذ تدعم رفض فرضية العدم عند مستوى معنوية ٥%، ومنه تؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي وباقي متغيرات الدراسة في الجزائر.

Regional Studies Journal, Vol.14, No.44, 2020 (35-63)
Print ISSN: 1813-4610 *Online ISSN*: 2664-2948

جدول (٥)

اختبار التكامل المشترك (علاقة المدى الطويل)

ARDL Bounds Test Date: 04/18/18 Time: 21:09 Sample: 1975 2016 Included observations: 41 Null Hypothesis: No long-run relationships exist				
Test Statistic	Value	k		
F-statistic	5.731410	3		
Critical Value Bounds				
Significance	I0 Bound	I1 Bound		
10%	2.37	3.2		
5%	2.79	3.67		
2.5%	3.15	4.08		
1%	3.65	4.66		
Test Equation: Dependent Variable: D(CE) Method: Least Squares Date: 04/18/18 Time: 21:09 Sample (adjusted): 1975 2015 Included observations: 41 after adjustments				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-5.649011	2.952278	-1.913441	0.0637
OPEN (-1)	0.177371	0.063172	2.807751	0.0080
X(-1)	-0.001379	0.000756	-1.824044	0.0765
M(-1)	0.000961	0.000971	0.989362	0.3291
CE(-1)	-0.923102	0.174623	-5.286270	0.0000
R-squared	0.442580	Mean dependent var	-0.100000	
Adjusted R-squared	0.380644	S.D. dependent var	2.994328	
S.E. of regression	2.356511	Akaike info criterion	4.666091	
Sum squared resid	199.9132	Schwarz criterion	4.875063	
Log likelihood	-90.65486	Hannan-Quinn criter	4.742187	
F-statistic	7.145805	Durbin-Watson stat	1.817867	
Prob(F-statistic)	0.000242			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (E views 9).

تبين نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود يتضح إن قيمة إحصائيةF المحسوبة والتي تساوي ٥.٧٣ أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية ١% أيF المحسوبة خارج المجال [2.79, 3.67] ومن ثم، فإنه يتم رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات. ويعني ذلك وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات في النموذج المستخدم.

٣- التوازن في المدى الطويل:

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين النمو الاقتصادي ومتغيرات الدراسة، قمنا بقياس العلاقة طويلة الأمد في إطار نموذج ARDL.و، كما هو موضح في الجدول الاتي، وقد اعتمدنا على فترات التباطؤ، إذ توضح نتائج الجدول أهم فترات النمو الاقتصادي في الجزائر، إذ ظهرت بعض المعلمات المقدرة وفق الإشارة المتوقعة (معدل الانفتاح التجاري) في حين البعض الآخر جاء عكس ما تشير إليه الدراسات السابقة (الصادرات)أي بعضها كان معنويا والبعض الآخر غير معنوي.

جدول (٦)

تقدير العلاقة طويلة المدى

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Original dep. variable: CE
Selected Model: ARDL(1, 0, 0, 0)
Date: 04/18/18 Time: 21:12
Sample: 1974 2016
Included observations: 41

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(OPEN)	0.167943	0.078483	2.139861	0.0392
D(X)	-0.000566	0.000942	-0.601191	0.5515
D(M)	0.000610	0.001624	0.375438	0.7095
CointEq(-1)	-1.006774	0.171741	-5.862150	0.0000

Cointeq = CE - (0.2104*OPEN -0.0009*X+ 0.0000*M -7.0582)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OPEN	**0.210405**	**0.047111**	**4.466150**	**0.0001**
X	**-0.000880**	**0.000507**	**-1.736606**	**0.0910**
M	**0.000018**	**0.000627**	**0.028074**	**0.9778**
C	**-7.058202**	**2.503457**	**-2.819382**	**0.0078**

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (E views 9).

Regional Studies Journal, Vol.14, No.44, 2020 (35-63)
Print ISSN: 1813-4610 *Online ISSN*: 2664-2948

٤- نتائج اختبار وجود العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للمتباطئات الزمنية الموزعة للتكامل المشترك: من ناحية أخرى، للتحقق من وجود تكامل مشترك بين المتغيرات في النموذج يتم الاستعانة بمنهجية اختبار الحدود للتكامل المشترك الموضحة في الجدول السابق عند مستوى معنوية (٥ %أنظر الجدول) ونظرا لوجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، فإن هذا التكامل ينطوي على علاقة طويلة الآجل.

جدول (٧): نتائج ارتباط البواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.125298	Prob. F(2,34)	0.8826
Obs*R-squared	0.299978	Prob. Chi-Square(2)	0.8607

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 04/18/18 Time: 21:21
Sample: 1975 2016
Included observations: 41
Presample and interior missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CE(-1)	0.170886	0.370991	0.460620	0.6480
OPEN	-0.031188	0.084431	-0.369386	0.7141
X	0.000105	0.000555	0.188702	0.8514
M	5.40E-05	0.000636	0.084769	0.9329
C	0.928876	3.358647	0.276563	0.7838
RESID(-1)	-0.191898	0.375855	-0.510564	0.6130
RESID(-2)	0.030800	0.182306	0.168947	0.8668

R-squared	0.007317	Mean dependent var	-2.62E-15
Adjusted R-squared	-0.167863	S.D. dependent var	2.143603
S.E. of regression	2.316543	Akaike info criterion	4.672281
Sum squared resid	182.4566	Schwarz criterion	4.964842
Log likelihood	-88.78175	Hannan-Quinn criter.	4.778815
F-statistic	0.041766	Durbin-Watson stat	2.004799
Prob(F-statistic)	0.999652		

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (E views 9).

يتضح من نتائج الجدول في إطار متهجية ARDL أن كل المتغيرات معنوية إذ أن المتغيرة X معنوية أي تمارس تأثيرا معنويا في المدى الطويل على النمو الاقتصادي عند مستوى خطر 90% أما المتغيرة M غير معنوية أي بعبارة أخرى لم تسجل تأثيرا واضحا على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الأمد الطويل وهذا قد يبدو هذا منطقيا إذا أخذنا بالحسبان الحجج التي ترى أن تركيبة الواردات لوحدها لا تمارس تأثيرا إيجابيا على النمو الاقتصادي، ما لم توجه نحو عملية تراكم رأس المال (الاستثمارات). كما أن البواقي غير مرتبطة مما يجعلنا نستخلص أن النموذج مستقر.

٥- اختبار استقرارية النموذج (المجموع التراكمي للبواقي المتابعة(cusum):

يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لنموذج ARDLإذا وقع الشكل البياني لإحصاء كل من CUSUM داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية ٥ % ومن ثم تكون هذه المعاملات غير مستقرة إذا انتقل الشكل البياني لإحصاء الاختبار المذكور خارج الحدود الحرجة عند هذا المستوى ويتضح من الشكل (٢) أن المعاملات المقدرة لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد المستخدم مستقرة هيكلياً خلال المدة محل الدراسة، إذ وقع الشكل البياني لإحصائية الاختبار المذكور لهذا النموذج داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية ٥ % ، مما يؤكد أيضا معنوية العلاقة بين النمو الاقتصادي ومحدداته خلال فترة الدراسة.

Regional Studies Journal, Vol.14, No.44, 2020 (35-63)
***Print ISSN*: 1813-4610 *Online ISSN*: 2664-2948**

شكل (٢)

المجموع التراكمي للبواقي المتابعة (cusum)

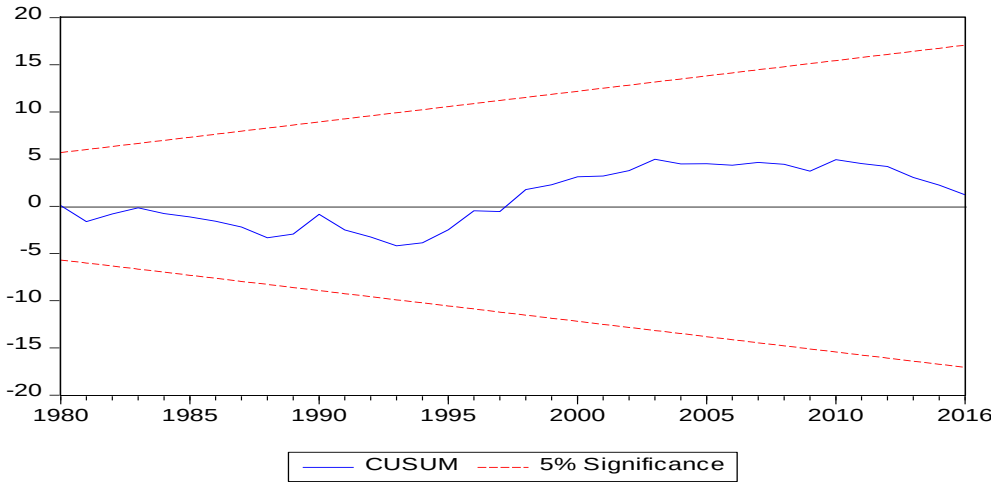

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (E views 9).

جاءت معلومات كل من الانفتاح التجاري والصادرات مقبولة اقتصاديا، ولهما تأثير ايجابي على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر في الأجل الطويل. أما الواردات فلم يكن لها الأثر المتوقع، إذ أسفرت نتائج التقدير عن وجود أثر غير معنوي في المدى الطويل. ولعل هذه النتائج تعكس لنا الصورة الحقيقية للاقتصاد الجزائري وان المصدر الأساسي للنمو الاقتصادي هي الصادرات النفطية.

وجود أثر موجب ومعنوي ضعيف للنمو الاقتصادي على معدل الانفتاح التجاري في المدى الطويل.

وجود أثر موجب ومعنوي ضعيف للنمو الاقتصادي علي الصادرات في المدى الطويل.

الخاتمة:

سعت الجزائر بعد تحرير التجارة الخارجية إلى تعظيم منافع هذا الانفتاح من خلال العديد من الإصلاحات التجارية وسن العديد من القوانين التي تم إنشاؤها لتفعيل هذا ولتحليل ذلك قمنا بعرض مختلف المراحل التي مرت بها تجارتها الخارجية.

من خلال تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بقطاع التجارة الخارجية وتحليل دوره في عملية النمو الاقتصادي وتقييم للواقع الاقتصادي قبل وبعد توجه الجزائر للانفتاح التجاري مع العالم الخارجي مع محاولة تطبيق نموذج قياسي لتوضيح العلاقة بين متغيرات القطاع الخارجي الصادرات والواردات والناتج المحلي الإجمالي، إذ اتخذت الجزائر سياسات وإجراءات تصحيحية لإعادة هيكلة الاقتصاد بما يتلاءم مع متغيرات الاقتصاد العالمي.

لقد بينت نتائج الدراسة القياسية وجود علاقة سببية بين النمو الاقتصادي، (الصادرات، الواردات) وهو ما يعزز فرضية تأثير الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي، كما أشارت نتائج الدراسة القياسية أن استجابة النمو الاقتصادي كان اكبر للانفتاح التجاري. إن هذه النتائج تعكس طبيعة الاقتصاد الجزائري من خلال تجارته الخارجية التي تعتمد في صادراتها على تصدير النفط بشكل كبير.

✓ **اختبار فرضيات الدراسة:**

- **الفرضية الأولى:** يؤدي التحرير التجاري إلى رفع الواردات المحلية من السلع والخدمات التي تحتوي على التكنولوجيات الحديثة، وبفضل نقل التكنولوجيا المتقدمة، فإن الدولة تعرف تقدما تكنولوجيا ويصبح إنتاجها أكثر كفاءة وترتفع إنتاجيته إلا أن أثر الانفتاح التجاري سيؤدي إلى زيادة الواردات بمعدلات كبيرة في الوقت الذي يتم فيه رفع مستوى التصدير فتظهر مشاكل عديدة، منها مشكلة العجز في الميزان التجاري وبالتالي زيادة المديونية الخارجية، **وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.**

الفرضية الثانية: توصلت العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية أن النمو السريع للصادرات يعمل على رفع مستوى النمو الاقتصادي، كما أثبتت العديد من التجارب

Regional Studies Journal, Vol.14, No.44, 2020 (35-63)
Print ISSN: 1813-4610 *Online ISSN*: 2664-2948

الدولية والتي قامت بتبني سياسة تشجيع الصادرات كإحدى استراتيجيات النمو الاقتصادي أن رفع الصادرات تعتبر كأحد دعائم النمو الاقتصادي على نحو أسرع مما يتحقق في ظل سياسة إحلال الواردات بناء على ذلك فإن رفع الصادرات يتناسب طرديا مع عملية النمو الاقتصادي، أي زيادة الصادرات يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي من خلال العديد من الآليات **وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.**

- **الفرضية الثالثة:** يساعد التحرير التجاري على نقل التكنولوجيا من خلال استيراد السلع الرأسمالية المتقدمة، كما تعمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة على نقل التكنولوجيا من الدول الصناعية إلى الاقتصاد الوطني، وتؤدي إستراتيجية التنمية المرتكزة على التصدير إلى تحقيق نمو مرتفع بسبب عوائد الحجم وتأثير المنافسة، ويسرع من سياسة الانفتاح الاقتصادي الذي يؤدي إلى اقتصاديات النطاق الواسع في الإنتاج في الأجل الطويل، **وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.**

✓ **نتائج الدراسة:**

- بينت نتائج الدراسة القياسية أن الانفتاح الاقتصادي لم يساهم إلا بقدر محدود في تحفيز استراتيجيات النمو الاقتصادي القائم على زيادة الصادرات.
- إن الإيرادات النفطية استحوذت على أعلى نسبة من إجمالي الإيرادات إذ بلغت مساهمتها في الإيرادات العامة للدولة أي ما يعادل ٩٧% من الناتج المحلي الإجمالي.
- تشير الإحصائيات أن نسبة الإيرادات النفطية انخفضت مند سنة ٢٠١٥ متأثرة بانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية مما يجعل الاقتصاد الوطني عرضة للصدمات الخارجية.

✓ **توصيات الدراسة:**

- تعزيز القدرة الإنتاجية للمنتجات غير النفطية وتطويرها وزيادة الاعتماد عليها من أجل رفع حصتها في الأسواق العالمية.

- تحفيز القطاع الصناعي والاستثمار فيه من أجل خلق قاعدة متينة بهدف استقطاب الاستثمارات ورؤوس الأموال.
- السعي لإنشاء هيئات وطنية معنية بتطوير الصادرات الوطنية غير النفطية تابعة للقطاع الخاص، وتبني استراتيجيات وطنية لتطوير الصادرات غير النفطية.
- العمل على التوسع في الصادرات والاعتماد على زيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية الذي يمكن من زيادة تنافسية الاقتصاد الوطن وتحقيق معدلات نمو عالية.

Regional Studies Journal, Vol.14, No.44, 2020 (35-63)
***Print ISSN*: 1813-4610 *Online ISSN*: 2664-2948**

المصادر والهوامش

(1) Naoufel ziadi et Ali abdallah, , Taux de change, Ouverture et Croissance économique au Maghreb, colloque international : «Enjeux économiques, sociaux et environnementaux de la libéralisation commerciale des pays du Maghreb et du Proche–Orient», Rabat – Maroc, 2007.

(2)Amar El Afani et Hajar Benslimane , L'effet de l'ouverture commerciale sur la croissance économique en Algérie : application du modèle VAR, Revue algérienne de développement économique No. 06 / juin 2017.

(3) Kamel SI Mohammed et Mohammed Khelifa Reguig , le lien entre l'ouverture commerciale : les IDE et le croissance economique en algerie application de modele du VAR, Maghreb Review of Economics and Management , Vol. 04, No.01/2017.

(4) Sébastian Edwards , productivity and growth ;what do we really know?, *The economic journal* ,Vol. 108, No. 447, P. 386.

(٥) بن زكورة العونية و مسعودي وهيبة، "أثر الانفتاح التجاري خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر– دراسة قياسية ٢٠٠٠/٢٠١٤، المجلة المغاربية للاقتصاد والمانجمت، المجلد ٤، العدد ٢٠١٧/١، ص ص٣٠-٣٣.

(٦) عبدوس عبد العزيز، سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول – دراسة حالة الجزائر–، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان ٢٠١٠-٢٠١١، ص٥٤.

(7) Balassa, Exports, and Economic Growth: further evidence, Journal of Development Economics, Vol.5/1978, P. 182.

(8)Farrokh Nouzad, Jenifer. J. Powell, Openness, Growth and Development: Evidence from a Panel of Developing Countries., Scientific *Journal of Administrative Development*, Vol. 1, No. 1 (Summer 2003), P.74.

(٩) حمزة علي وحفيظ إلياس، إمكانية جعل قطاع التجارة الخارجية محركا للنمو الاقتصادي في ظل الاقتصاد الريعي: حالة الجزائر خلال الفترة ١٩٩٨-٢٠١٠، مجلة التنظيم و العمل، العدد ٠٥/ ص ١١.

(١٠) فيصل بهلولي، التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الاورو متوسطية والانضمام إلى المنظمة التجارة العالمية، مجلة الباحث، العدد ،٢٠١٢/١١، ص ١١٣.

(١١) باريك مراد، التحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقي - دراسة حالة الجزائر-،مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان ٢٠١٣/٢٠١٥، ص ٨٤

(١٢) غطاس عبد الغفار و ددان عبد الوهاب، أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١١)، مجلة الباحث العدد ١٥/٢٠١٥،ص ٢٨٦.

(١٣) الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI:

http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur

(١٤) المصدر نفسه.

(١٥) فيصل لوصيف، أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠١٢ ، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف١ /٢٠١٣-٢٠١٤، ص٩٩.